

ورقة التوجه الاقتصادى

سبتمبر ٢٠٠٤

مقدمة:

استمرراً لما يوليه الحزب من اهتمام بالتطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري، واتساقاً مع ما حددته "ورقة التوجه الاقتصادي"، التي تم إقرارها في المؤتمر العام الثامن للحزب، من أولويات للعمل الوطني، الذي جاء من خلال محورين رئيسيين، أولهما زيادة معدل التشغيل، وثانيهما النهوض بمستوى محدودى الدخل، حرص الحزب على استكمال ما انتهجه من دراسة ومناقشة القضايا الأساسية التي استحوذت على الجانب الأعظم من اهتمام المجتمع، وإعداد أوراق السياسات التي تتعامل مع القضايا ذات الأولوية في مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وتماشياً مع المبادئ الأساسية للحزب، وورقة التوجه الاقتصادي التي أقرها الحزب في مؤتمره العام الثامن في سبتمبر ٢٠٠٢، وأوراق السياسات العشر التي أقرها في مؤتمره السنوي الأول سبتمبر ٢٠٠٣، ومراعاة لأولويات العمل في المرحلة القادمة، أعد الحزب بالمشاركة مع الحكومة ستة أوراق للسياسات، تعلقت بكل من مكافحة الفقر والنهوض بأوضاع محدودى الدخل، وحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك، وإصلاح منظومة الضرائب والجمارك، وإدارة الأصول المملوكة للدولة. وإصلاح القطاع المالى، والإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمنت جهود الحزب المساهمة في إعداد التشريعات الاقتصادية اللازمة لوضع الإطار القانونى والتنظيمى الحاكم للسياسات الاقتصادية فى المرحلة القادمة، ومن التشريعات التي تناولها الحزب بالدراسة والمناقشة، وإعداد التقارير بشأنها وتم إقرارها من قبل البرلمان: قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار، وقانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعديل بعض مواد قانون التجارة (أحكام الشيك)، وقانون التوقيع الإلكتروني، وتعديل قانون سوق رأس المال (التوريق). بالإضافة إلى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، الذى تم الموافقة عليه من حيث المبدأ، ومشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذى تمت إحالته إلى مجلس الشعب لمناقشته.

كما أعد الحزب مشروعات قوانين أخرى تنتظر دورها فى الإدراج على الجدول التشريعى لمجلسي الشعب والشورى فى المرحلة القادمة وهى: مشروع قانون البناء والحفاظ على الثروة العقارية، ومشروع قانون الضرائب الموحد، ومشروع قانون حماية المستهلك، ومشروع قانون الشركات الموحد، ومشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، ومشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية، ومشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة.

أما بالنسبة لأوراق السياسات المعروضة على المؤتمر السنوى الثانى للحزب فتتناول أولها سياسات مكافحة الفقر والنهوض بأوضاع محدودى الدخل، حيث تقدم رؤية الحزب للأبعاد الاقتصادية والتعليمية والصحية لمشكلة الفقر في مصر، ووضع تصور لأهم التحديات التي تواجه سياسات حماية محدودى الدخل. كما تسعى لرسم السياسات والإجراءات المطلوبة لمكافحة الفقر بأبعاده المختلفة مع أخذ النوع الاجتماعى في الاعتبار.

أما الثانية، والمتعلقة بحماية المنافسة والحفاظ على حقوق المستهلك، فقدت مجموعة من الضمانات لكفاءة عمل آليات السوق، والتي باتت تتطلب حماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه، منتجين وتجار ومستهلكين، وضمان التوازن بين هذه الأطراف، وكذلك تعرض لمجموعة من السياسات الملائمة لضمان انضباط السوق، وتوفير القواعد والأطر الكفيلة بحماية حقوق أطراف المعاملات الاقتصادية في المجتمع، وتؤكد على أهمية وضع سياسة فعالة لحمايته، باعتبار أن المستهلك يمثل محور العملية الاقتصادية. وتشير إلى ضرورة تنطرق الرقابة على الأسواق إلى حماية المنافسة فيها، وذلك حتى يمكن لآليات التحرر الاقتصادي أن تمارس دوراً حقيقياً يهدف لإحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي الوطني وفي الممارسات الاقتصادية والتجارية التي تتم في نطاقه، الأمر الذي يتطلب ضرورة السيطرة على الممارسات الاحتكارية وذلك من خلال وجود جهاز حرفي قادر على تبين الممارسات الاحتكارية من عدمها، بالإضافة إلى قدرته على فحص ودراسة عمليات الدمج والاستحواذ وبيان آثارها الاقتصادية على السوق.

والثالثة تتعلق بإصلاح منظومة الضرائب والجمارك، وجاءت تعبيراً عن إيمان الحزب بضرورة أن يحقق النظام الضريبي التوازن بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال تبني حزمة من الإصلاحات الضريبية يكون من شأنها توفير حصيله كلية، تستخدمها الدولة للقيام بدورها تجاه المجتمع، وتخفيف العبء الضريبي عن الفقراء ومحدودي الدخل، وتحقيق في نفس الوقت العدالة، بمعنى أن تتحمل فئات الدخل المتساوية نفس العبء الضريبي دون تمييز.

أما بالنسبة للإصلاح الجمركي، فيسعى الحزب في هذا المجال إلى توسيع الخيارات أمام المستهلكين والمنتجين، وتوفير درجات مقبولة من الحماية للسلع التي تنتج محلياً، وتحقيق التوازن في منح حوافز بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تقليص نسبة إعادة التقييم الجمركي، وتخفيض متوسط زمن الإفراج، وتخفيض نسبة الفحص الجمركي.

أما الرابعة، فتتعلق بإدارة الأصول المملوكة للدولة، وتأتي تأكيداً على أن للدولة دوراً أساسياً في تحقيق عدالة توزيع الموارد، إلى جانب تفعيل آليات كفاءة استخدامها، دون عوائق، في ظل رقابة فعالة تقوم بها مؤسسات تتمتع بالاستقلالية، والفاعلية، والمصداقية. ويتواءم هذا الطرح الجديد لحسن إدارة الدولة لمواردها مع مبادئ الحزب الأساسية، كونه يستند على قيام الدولة بدور المدير المحترف للموارد الوطنية، سواء كان هذا الدور يتضمن الترويج لاستثمارات جديدة، أو إعادة هيكلة ما لديها من أصول، أو توسيع قاعدة الملكية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإنه من الضروري تهيئة المناخ الاقتصادي، ليسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري المولد للتشغيل، اعتماداً على الإنفاق الخاص، الذي يستند، بالدرجة الأولى، على ثقة القطاع الخاص في الطاقات الكامنة في الاقتصاد القومي، وقدرته على النمو السريع، والمستمر.

أما الورقة الخامسة والمتعلقة بإصلاح القطاع المالي، فتقدم رؤية الحزب لسياسة متكاملة تهدف إلى جعل القطاع المالي وسيطاً فعالاً في الأداء الاقتصادي، حيث أن تطوير القطاع المالي بمكوناته المختلفة، والتي تشمل الجهاز المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وقطاع التأمين، والتمويل العقاري، وأنظمة الادخار التعاقدية، وكذلك التأجير التمويلي، والأدوات الحديثة مثل

الخصم التجاري والتخصيم، أصبح ضرورة بهدف إعادته على أن يلعب الدور المنوط به في الاقتصاد القومي بكفاءة وفعالية. وتقترح حزمة من الآليات التشريعية والفنية التي تستهدف إيجاد نظام مالي كفاء يسمح لمصر بأن تعزز مكانتها الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين فيها، ويجعل منها مركزاً مالياً إقليمياً خلال السنوات القادمة.

أما الورقة السادسة والأخيرة، فتتناول تطوير سياسة الإفصاح وتداول المعلومات في مصر، وتأتي تعبيراً عن إيمان الحزب بأن توفير المعلومات والبيانات ذات الجودة العالية لم يعد ضرورة فقط، وإنما أضحي أمراً حيويماً في ظل ما تفرضه المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية، خاصة بعد ما شهده العالم من تطور تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات. ومن ثم فقد أصبح من الطبيعي أن تقل سيطرة الدولة بأجهزتها الرسمية على مدى إنتاج وتدفق هذه المعلومات، بعدما تغير المفهوم التقليدي لدور الدولة بما يقتصر على تعظيم وتنظيم الاستفادة من تلك المعلومات والبيانات والحيلولة دون إساءة استخدامها بما يتعارض مع الصالح العام أو الخصوصية. وتأتي هذه المبادرة بتقديم ورقة سياسات حول تطوير سياسات الإفصاح والتداول والإنتاج للمعلومات والبيانات في المجتمع المصري استكمالاً لجهوده في تعزيز الشفافية، واتساقاً مع مبادئه الأساسية في الحرص على حقوق المواطنة التي وافق عليها وتبناها خلال المؤتمر السنوي الأول عام ٢٠٠.